مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
مجلد: 12 عدد: 02 السنة 2020 ص 315 - 336

تاريخ الإرسال: 2018/07/28 تاريخ القبول: 2020/01/03
تاريخ النشر : 2020/04/26

النقابات المستقلة: حداثة الآلية وخصوصية الحراك ـ نقابة الكناباست في سعيدة نموذجا ـ

Independent trade unions: Modernity of the mechanism and the specificity of movement. -The CNAPESTE in Saida is a model-

طالب الدكتوراه: ناصري زواوي
المشرف: د. زمور زين الدين
قسم علم الإجتماع، جامعة أحمد بن أحمد، وهران 2.
البريد الإلكتروني: nasrizouaoui@yahoo.fr

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتبين واقع الحراك الذي تشهده التنظيمات النقابية المستقلة في قطاع التربية في الجزائر، فالنقابة ظاهرة حديثة حسب المفهوم الغربي والمنخرطون فيها من الأساتذة غالبيتهم من المحافظين على قيم المجتمع التقليدية، مما جعلها تشتغل وفق خصوصيات وقيم المجتمع بدل القيم التي تحملها، ضف إلى ذلك أن نقابة الكناباست أصبحت تعاني من إفراغ ساحتها من الإطارات النقابية في ظل التقاعد المسبق يقابل ذلك وجود العنصر النسوي بقوة في المؤسسات التربوية.

الكلمات المفتاحية: النقابات المستقلة ؛ الثقافة التقليدية ؛ الحداثة ؛ الدين.

Abstract :

This study is intended to illustrate the reality of the movement witnessed by the independent trade union

organizations in the education sector in Algeria. The union is a modern phenomenon according to the western concept and its members are teachers, most of whom are conservative in the traditional values of society. In addition, the CNAPESTE union has been suffering from emptying its space of trade union officers in the context of pre-ret irement, in contrast to the strong presence of women in educational institutions.
Keywords: independent trade unions; traditional culture; modernity; religion.

مقدمة

يمر المجتمع الجزائري بفترة صعبة جدا تكاد أن تقضي على المكتسبات الاجتماعية التي تغنى بها الجميع في ظل البحبوحة المالية، وذلك نتيجة عدة أسباب سياسية واقتصادية وحتى ثقافية منها أثرت ولازالت تؤثر على كل جوانب الحياة في البلاد لما لها من تأثير مباشر على حياة الأفراد والجماعات المشكلة للمجتمع الجزائري، سواء على صعيد الحياة اليومية أم الحياة المهنية بما تحمله من مختلف التصورات التي تدور في عالم الشغل الواسع، وككل مرحلة تتميز بانسداد أو بأزمة معينة كثيرا ما تسارع السلطة إلى استعمال بعض الشعارات لتهدئة الأوضاع العامة خوفا من انفلات الشارع، هذه الشعارات التي تبدو في ظاهرها داعية لدمقرطة كل أشكال الحراك الاجتماعي، لكن في باطنها لا تخلو من أن تكون مجرد سياسات شعبوية لم تقد البلاد إلى بر الأمان نظرا للمشهد السياسي الذي أعاد إنتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية نفسها، التي ميزت نهاية ثمانينات القرن الماضي، وذلك بفضل عوامل سياسية واقتصادية عديدة أهمها: تدني سعر البترول وأثره على كل جوانب الحياة في البلد؛ فالبترول في الجزائر ساهم إلى حد كبير في تعطيل الآلة

الاقتصادية بسبب الإتكال عليه من طرف الساسة، فأصبح المسهم رقم واحد في شراء السلم الاجتماعي بفضل ملايير الدولارات التي كانت تضخ في خزينة الدولة، بل أسهم وللأسف في نشر ثقافة اللاعمل بفضل المنح التي وزعت عشوائيا على مختلف شرائح المجتمع لإسكات حراكهم المطالب بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية.

ظهرت في الأفق إصلاحات رامية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلد، لكنها في نهاية المطاف لم تؤد إلى أي شيء بقدر ما أدت إلى إنتاج شعب محطم ماديا ومعنويا لا يؤمن بالممارسات السياسية ودليل ذلك عزوفه عن الانتخابات الرسمية، وطبقة عاملة تحاول في كل فرصة التعبير عن رفضها لأحوالها المادية والاجتماعية، مما ساهم في زيادة نسب الاحتجاجات والإضرابات في كل قطاعات الوظيف العمومي باعتباره قطاعا يضم نسبة كبيرة من العمال، ومنه قطاع التربية الذي يشهد مؤخرا حراكا نقابيا تقوده النقابات المستقلة.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يعد موضوع الساعة، هذا الموضوع الذي يتناول في بعده الكلي علاقة العمل النقابي بالأبعاد السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية التي تميز البلد من حيث درجة التأثير فيها والتأثر بها، والذي سيجعل أهمية الدراسة تتمثل في أنها ستسهم في:

- توضيح المسار الذي من خلاله تطورت الحركة النقابية في الجزائر.
- إعطاء فكرة حول طريقة عمل التنظيمات النقابية المستقلة في قطاع التربية.
- كما ستسهم في توضيح كيف تؤثر الثقافة التقليدية للمنخرطين النقابيين على السير الحسن للتنظيمات النقابية كظاهرة حداثية.

إشكالية الدراسة: لقد أسهمت أحداث أكتوبر 1988 في تغيير أوضاع عديدة في المجتمع الجزائري، هذه الأوضاع التي مست الحياة في كل جوانبها الإجتماعية

والسياسية والاقتصادية كانت وليدة تحالف بين أحادية حزبية سيطرت على الساحة السياسية لعقود من الزمن وبين المركزية النقابية التي سيطرت بدورها أيضا منذ أن عرفت الجزائر استقلالها على قطاعات مختلفة وهامة من الوظيف العمومي، هذا التحالف الذي كان بإيعاز من الدولة جاء ليحطم طموح الأصوات المنادية للتغيير والمطالبة بتوظيف الديمقراطية في الساحة السياسية والاجتماعية والتمثيلية للمجتمع الجزائري.

لكن ذلك التحالف لم يدم في شكله الظاهري طويلا حين وجدت السلطة نفسها ملزمة بعد أحداث نهاية الثمانينات بضرورة دسترة الحق في التعددية السياسية والنقابية، لتظهر بذلك وتطفو على سطح الحياة الاجتماعية في البلد الأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها والنقابات المستقلة في مختلف القطاعات بما فيها الوظيف العمومي محاولة أن تكون بعيدة عن أي شكل من أشكال الوصاية السياسية أو الحزبية، فتقلصت بذلك دائرة التمثيل العمالي التي كان يستحوذ على قواعدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين عبر كل المؤسسات الوطنية، وفي إطار هذه الإشكالية وجدت الحكومة نفسها أمام خيار عدم الاعتراف بهذه التنظيمات المستقلة كشريك اجتماعي فعلي في مقابل اعتبارها بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو الشريك الاجتماعي الوحيد الممثل للعمال والذي له أحقية الحضور للمشاركة في أشغال الثلاثية لمناقشة القضايا الاقتصادية ذات الطابع الوطني.

ولأن دراستنا تتمحور حول النقابات المستقلة في قطاع التربية، فإننا نجد أنفسنا أمام حقيقتين هامتين: حقيقة أن النقابات المستقلة في قطاع التربية بلغ صداها حدته بفضل سلسلة الإضرابات التي شنتها مع كل موسم دراسي من السنوات القليلة التي مضت، والتي جعلت الوزارة الوصية والحكومة تستجيب لمختلف المطالب المادية والاجتماعية، تقابلها حقيقة أن هذه النقابات المستقلة لا تزال تعاني من

التهميش والتضييق وعدم الاعتراف بها من قبل الحكومة على أساس أنها لم ترق بعد لدرجة أن تكون ذلك الشريك الاجتماعي المعترف به من طرف الحكومة، ليتأكد أن التجاهل المسلط على هذه التنظيمات المستقلة سيدفعها للحراك الذي سيكون سببا بدوره في جعلها في مواجهة مباشرة مع أجهزة الدولة ومؤسساتها الأمنية من شرطة وعدالة وإعلام بهدف إضعاف حراكها ومهما كانت شرعيته، وهو الأمر الذي سيقود إلى إخراج النضال المطلبي عن مساره ليصبح نضالا لإثبات شرعية العمل النقابي أمام الدولة وباستعمال المؤسسات الحقوقية حتى العالمية منها.

فمن خلال وسائل الإعلام ومن خلال نتائج دراسات سابقة عالجت الموضوع نفسه تبين أن الدولة تتعامل مع أي حراك نقابي يتم خارج اللعبة السياسية بتوظيف الأجهزة الأمنية واستعمال المؤسسات الإعلامية والقانونية لإعطاء صفة عدم الشرعية لهذا الحراك، وهو ما يجعلنا نتساءل حول كل ما يجري في الساحة النقابية إن كان وليد أزمة بكل أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أو نتيجة تراكمات لسياسات معينة، كما يجعلنا نتساءل حول تأثير الثقافة النقابية الموجودة لدى العمال على الحالة التي آلت إليها تنظيماتهم النقابية؛ وانطلاقا من هذه الحقائق كانت صياغة الإشكالية و طرحها على النحو التالي: هل تتأثر نقابة الكناباست كتنظيم حديث بالثقافات التقليدية الموجودة لدى مناضليها؟ . وما هي أهم التحديات التي تعمل هذه النقابة على تجاوزها؟.

الفرضيات: لقد كانت فرضيات الدراسة على الشكل الآتي:

- الفرضية الأولى: تعمل السلطة السياسية على تقليص دور نقابة الكناباست وإضعافه من خلال تهميشها وإقصاءها كشريك اجتماعي والتضييق عليها.

- الفرضية الثانية: إذا كانت النقابة تكتسي مفاهيم حداثية فقد تؤثر الثقافة التقليدية للأساتذة المنخرطين على دور تنظيمهم النقابي وتحد من نشاطاته.

- الفرضية الثالثة: قد تؤدي الأزمات بمختلف أشكالها إلى إنتاج مناضل نقابي يتجاوز القيم التقليدية من أجل أن يحقق مطالبه.

المقاربة النظرية: بما أن الدراسة موجهة للتنظيمات النقابية كنسق أو كحركة اجتماعية، فإن المقاربات متعددة في هذا المجال ولعل أبرزها: المقاربة النسقية L'approche systémique التي تعد النقابة نسق يعمل كما تعمل مختلف الأنساق الأخرى، ومقاربة ألان توران للحركات الاجتماعية L'approche tourainienne، لكننا قد اعتمدنا على المقاربة الماركسية L'approche marxiste، فهذه المقاربة تقدم خدمة كبيرة لمثل هذه الدراسات لأن التصور الماركسي يكاد لا يخلو من المفاهيم المرتبطة بالعمل النقابي وعلى رأسها الصراع بين البنائين التحتي مع الفوقي، والتي أصبحت مفاهيم جد أساسية خصوصا في الدراسات الاقتصادية والسياسية والسوسيولوجية، بحيث عبرت إلى حد بعيد عن الأفكار الثورية التي كان الهدف من ورائها هو إحداث التغيير في المجتمع الرأسمالي الذي تميز بنوع من العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده على أساس مادي.

لقد رأى ماركس بأن تاريخ المجتمعات هو تاريخ غني وحافل بكل أشكال الصراع بين الفئات المختلفة غير المتجانسة في المجتمعات، صراع كان قد ظهر بين العبد والحر، وآخر بين طبقتين اجتماعيتين مختلفتين واحدة تمتلك وسائل الإنتاج والثانية تمثل الفئة الكادحة، صراع بين من يمتلكون السلطة المادية والسياسية والمكانة الاجتماعية وبين أولئك الذين لا يمتلكون سوى قوة العمل، وقد عبر ماركس لأكثر من مرة بأن هذا الصراع هو من ينتج حركية التاريخ والمجتمع، ويؤدي إلى انتقال الأنظمة الاجتماعية من مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى، بحيث لا يعد الصراع إلا تعبيرا عن وجود تناقض بين المصالح التي تربط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وقد كان ماركس من السباقين للحديث عن النقابات العمالية كونها أداة من

أدوات التغيير التي تمتلكها الطبقة العاملة كونها دائما ما تدخل في صراع مع الأنظمة القائمة لتحقيق نوع من التوازن داخل البناء الاجتماعي.

وسنعتمد على هذه المقاربة في دراستنا هذه حتى نستطيع من خلالها الوقوف على نوع الهوية النقابية المهيمنة على هذا التنظيم والإيديولوجية التي تعتبر محركا لشريحة الأساتذة، خاصة إذا ما اعتبرنا أن هذه الفئة من العمال والتي تعد نفسها تمثل نخبة ثقافية وفكرية فهي تمتلك المؤهلات الجامعية والشهادات العلمية نفسها أو أكثر من التي يمتلكها أغلب الإطارات التي تمثل الطبقة السياسية الحاكمة، كما ستمكننا هذه المقاربة من معرفة إن كانت الظروف الإقتصادية الصعبة تجعل النقابي يقف في وجه السلطة متجاوزا بذلك التقاليد والأعراف.

المنهج المستخدم: من أجل تقديم وصف سوسيولوجي للظاهرة محل الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي La méthode descriptive أين سيسمح لنا التعبير الكيفي بوصف الظاهرة موضحين خصائصها[1]، كما سيسمح لنا المنهج المستخدم بجمع مختلف المعطيات التي تتعلق بها ثم تحليل هذه المعطيات واستخلاص النتائج منها باعتماد المنهج الكيفي كما أشرنا سابقا، لأن النقابة ليست في معزل عن كل ما يجري في المجتمع.

إن دراسة أي تركيبة اجتماعية لا تتحقق بمعزل عن دراسة التركيبة الشاملة للمجتمع الذي تنتمي إليه، إن التركيبات الاجتماعية عديدة ومتنوعة ومتفاوتة الدرجة والمستوى في علاقاتها بالمجتمع ككل[2]، فالحديث عن اختلاف الأفكار والتوجهات في المجتمع الجزائري يقودنا أولا للحديث عن تركيبة هذا المجتمع وعن العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي، فأي مجتمع كان فوق هذه الأرض إلا وفيه صراعات بين بني الجنس الواحد بل حتى داخل العائلة الواحدة، و ذلك راجع لاختلاف الأفكار والثقافات ووسائل التنشئة الاجتماعية، وهنا تحضرنا كتابات هوبز حول الصراع أين

يقول: "بأن المجتمع البشري هو في حالة صراع و حرب مستمرة، فالقوي دائما يسلب حقوق الضعيف وهذا القوي لابد أن يضعف فيقدم عليه شخص أقوى منه فيسلبه أمواله وحقوقه[3]"، هذا الاختلاف يراه الدكتور أحمد بيري أنه يمكن أن يكون على شكل "تعارض في الرغبات، تعارض في الأهداف، اختلاف وتعارض في القيم، بل حتى اختلاف وتعارض بين الشخصيات [4] ".

في موضوعنا هذا سنحاول إسقاط هذه الفكرة على التنظيمات في مجتمعنا الذي شكلت فيه القبائل، العشائر والأسر الأبوية الممتدة الوحدات الاجتماعية القاعدية لهيكل المجتمع الجزائري التقليدي، أين احتكمت لقرون من الزمن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الفئات الاجتماعية للمذهب المالكي إلى جانب الأعراف والتقاليد والعادات السائدة، بحيث كانت المساجد والزوايا تعتبر بمثابة مراكز إشعاع ثقافي وتعليمي وتربوي، وأدت الطرق الصوفية دورا سياسيا واجتماعية دفاعيا مهما خاصة في فترات الإضطراب السياسي[5].

- **أولا: الإتجاه نحو الإستقلال النقابي:** لقد اعتبر ألكسيس دي طوكفيل أن للاستعمار مهمة حضارية فوق أرض الجزائر، نظرته هذه تخدم مصالح بلده لأنه في الواقع جاء ليغتصب وينتهك باسم الديمقراطية خيرات هذا البلد، كما أسهم في تدمير القاعدة التي كان يسير على خطاها أبناء هذا المجتمع، وهو ما جعلهم يتجهون نحو عدة خيارات لإعادة استرجاع حقوقهم ومن بينها العمل النقابي كوسيلة للمفاوضة والمطالبة بحقوقهم الضائعة، ولعل كلام ألكسيس دي طوكفيل كان فيه نوع من الصدق لو لم يأتي الإستعمار بالقتل والتنكيل لأن الدكتور أبو القاسم سعد الله ساند تلك الفكرة في قوله أنه إذا أخذنا في الحسبان إشكالية تحديد مفهوم العصر الحديث عند الغرب، فإننا نستطيع أن نقول أن ما وقع سنة 1830 في الجزائر ليس احتلال فرنسا للجزائر هكذا، بل هو احتلال العصر الحديث

للعصر الوسيط أو احتلال التقدم للتخلف[6]، قاصدا بذلك أن فرنسا كدولة رأسمالية صناعية حين دخلت الجزائر أتت معها بمظاهر التصنيع التي سمحت لها فيما بعد ببسط هيمنتها من تشييد المدن وبناء المصانع لتعزيز رأسمالها المادي، وفي ظل تلك الأحداث ولضرورة معينة فقد استطاع العامل الجزائري أن يندمج باحتشام مع عام 1920 وسط التنظيمات النقابية الفرنسية[7]، ويستلهم منها التجربة التي ستسمح له فيما بعد من أن يؤسس لنفسه تعددية نقابية وطنية قبل الاستقلال أسهمت في تشكيلها التيارات السياسية الوطنية، والتي اصطدمت في الأخير بقوة جبهة التحرير الوطني السياسية والتنظيمية التي أملت على مختلف فئات العمال داخل الوطن وخارجه ضرورة أن تتحد جهودهم تحت راية الإتحاد العام للعمال الجزائريين لنصرة القضية الوطنية، وقد كان لها ذلك طيلة فترة حرب التحرير، لكن بعد الإستقلال طرحت مسألة قانون التنظيم النقابي هل يكون تنظيما مستقلا للعمال أو تنظيما جماهيريا لجبهة التحرير الوطني[8] ؟

لقد استطاعت في المقابل السياسات الاستعمارية أن تنتج حالة من الانشقاق داخل المجتمع الجزائري، صراع إيديولوجي تجسد أكثر بعد الاستقلال بين ما هو إسلامي وما هو علماني، بين ما هو تقليدي وما هو حداثي، بين من يمتلك ويستعمل ثقافة ولغة الآخر في الخطابات الرسمية ويدافع عن الحداثة كمفهوم أنتجته حالة التمدن وبات يمتلك بفعل فاعل السلطة السياسية والمالية، وبين عامة الشعب الذي أضعفته سياسات الإصلاح الممنهجة والمنتهجة منذ عهد الاشتراكية الشعبوية، والتي انتهت بسياسات التقشف التي زادته ضعفا بعد ضعف فأسهمت في تدني قدرة المواطن الشرائية ومستواه المادي بشكل عام، لكن في المقابل نجد أن هذه الفئة من عامة الشعب لا تزال تدعي بأنها تتمسك بثقافتها الشعبية البسيطة ذات المنشأ الريفي التقليدي والتي تتوزع عبر مدن الجزائر مشكلة لما بات يسمى حاليا بالجزائر العميقة.

لقد أسهمت تلك الظروف الناجمة من اللاعدالة الإجتماعية في تدهور البنى التحتية والتي كان من نتائجها ظهور وانتشار الإرهاب بسبب نشاط بعض خلايا الحركات الإسلامية في الأحياء الشعبية، وقد أشار إلى ذلك المفكر الجزائري محمد أركون حين قام بدراسة العلاقة التي تربط بين الظاهرة الشعبوية وتنامي الخطابات الإسلاماوية، أين لاحظ بأنها نتاج القطيعة بين الأنظمة الحاكمة ومؤسساتها الحزبية وبين الشعب، لأنه وحسب تعبيره فإن هذه الدول أصبحت متحالفة موضوعيا مع الدول القومية الأوروبية التي كانت قد حوربت في أثناء النضال من أجل الاستقلال، ولهذا السبب فإن الإسلام أصبح وحده القادر على التعبير المطابق عن نزعة الغضب والاحتجاج لهذه الشعوب[9]، فبعد مرحلة الحكم تحت راية الحزب الواحد لعقود من الزمن وجد النظام الجزائري نفسه أمام مشكلة حقيقية عام 1986 بسبب انهيار أسعار البترول وتحرك الشارع بقوة عام 1988، فسارع إلى إقرار التعددية، أين تبنت فئات كثيرة من معارضي النظام الأحادي فكرة إنشاء تنظيمات سياسية ونقابية تحمل توجهاتهم الفكرية المختلفة، وهو ما سمح للتيار الراديكالي للجبهة الإسلامية للإنقاذ من الانتشار السياسي وبقوة عبر مختلف ربوع الوطن وخلق مؤسساته النقابية التي تعمل تحت راية النقابة الإسلامية للعمل (S.I.T) مع مطلع عام 1990، أين ظهرت العلاقة نفسها، التي ربطت بين الأفلان FLN والإيجتيا UGTA لكن في صبغة سياسية جديدة ميزها توظيف الخطاب الديني، لكن سرعان ما تلاشت هذه النقابة بعد أن تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهنا يجب الإشارة إلى أن هذه النقابة كانت قوية جدا بسبب ارتفاع نسب المنخرطين فيها، وهؤلاء المنخرطين الذين أصبحوا يؤمنون بالخطاب الديني سيتوزعون عبر التنظيمات النقابية المستقلة وبعيدا عن التجربة الأحادية التي أشرفت عليها السلطة، وقد كان قطاع التربية والصحة والتعليم العالي

التابعين للوظيف العمومي الوجهة الأفضل لهم بحكم الانتشار الواسع لمؤسسات العمل عبر ربوع الوطن.

لقد تأسست نقابة الكناباست بصفة قانونية سنة 2007 وذلك بعد أربع سنوات من انتظار اعتماد ملف قبولها الذي قدمته سنة 2003 لمصالح وزارة العمل، وقد سمحت لها شرعية التأسيس فيما بعد بمزاولة نشاطها النقابي لتجعل بعد سنة واحدة (أي سنة 2008) قطاع التربية يشهد حراكا هائلا في العمل النقابي المستقل وبكل أشكاله، والذي يعود الفضل فيه إلى نقابة الكناباست حسب وجهة نظرنا لأنها كانت السباقة إلى إشعال فتيل الإحتجاجات والإضرابات في القطاع، مما جعلها تفتك حقوقا كبيرة جدا لسلك الأساتذة ومعطية بذلك بداية الانطلاق لنقابات مستقلة أخرى من قطاع الوظيف العمومي، كما لا ننسى أنه كانت لبعض الفئات المهنية الأخرى توجهات حسب طبيعة الإيديولوجية التي تحركهم، فالصحافيون أسسوا نقابتهم التي كان همها الوحيد في تلك الفترة هو أن تعمل بعيدا عن القيود السياسية التي كانت تعيق وتضيق على العمل الصحفي، كما توجه الأطباء والمحامون والمهندسون والطيارون وغيرهم إلى تأسيس نقابات تمكنت وبسرعة من تحقيق مطالب هامة يرجع الفضل فيها لدرجة الوعي الناتج عن المستوى التعليمي العالي لمنخرطيها النقابيين.

ثانيا: الهوية النقابية: إن الفرد العربي لم يعرف طعم الحرية بمعناها الفكري الفلسفي منذ انتهاء دولة الخلفاء الراشدين بسبب الإستبداد الذي مارسه ساسة دولة بني أمية، لأنهم كانوا السباقين إن صح القول لإلغاء الحكم الإسلامي المتمثل في البيعة الحرة الشريفة الديمقراطية التي تعاملت بها الأمة الإسلامية طيلة قرون مع أهل الحل والعقد، ليقوموا بتأسيس نظامهم المبني على حكم العائلة والعصبة والذي تحول إلى حكم وراثي لم يخدم المجتمع الإسلامي كثيرا نظرا لتعدد الأنساب فيه، وهو ما جعله يسقط فريسة سهلة لكل أشكال الإستعمار الغربي الذي جزأ الأرض العربية إلى

دويلات وأفرغها من تاريخها العلمي الكبير، حتى أصبحت النماذج الفكرية الغربية هي المحرك الرئيس لمختلف المؤسسات العربية نظرا لانعدام نموذج فكري عربي يضمن لنا حركة التواصل الاجتماعي في ظل مختلف الإشكاليات الفكرية والسياسية التي تتعرض لها منظومة الحكم في أوطاننا، لكن في المقابل لم تؤخذ من تلك النماذج الغربية ما فيها صلاح مجتمعاتهم كالديمقراطية في الحكم والانتخابات النزيهة وغيرها... بقدر ما كانت مجرد شعارات تتغنى بها الأنظمة العربية المختلفة إلى أن دخلت في مأزق الربيع العربي الذي أصلح أحوال بلدان ودمر أخرى.

وفي خضم هذه الأحداث لم تكن طبقات المجتمع الجزائري المختلفة بعيدة عما يجري في الساحة السياسية، بل كانت تراقب من قريب أو من بعيد ما يجري، وكانت تستلهم من تلك التجارب دروسا كبيرة في كيفية بناء الإستراتيجيات المختلفة التي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها، فأصبح للأمي والبطال إستراتيجيته التي يقوم من خلالها بتوظيف لغة حرق العجلات في الشارع وإغلاق الطرق الوطنية ليجبر المؤسسات الحكومية على تنفيذ مطالبه، وفي الجهة الأخرى نجد العمال في مؤسسات العمل يتوجهون إلى تنظيم أنفسهم داخل تنظيمات نقابية لتحقيق مطالبهم المادية والمعنوية، فالكل يسعى للتعامل مع السلطة عن طريق الثقافة التي اكتسبها وبتوظيف الإستراتيجية التي يراها مناسبة وفعالة، وفي العمل النقابي المحلي ليس من السهل تحديد نوع الثقافة النقابية السائدة داخل مختلف النقابات خاصة المستقلة منها، لكن في المقابل ونظرا لعدة أسباب فإننا نعتقد أن هناك عوامل كثيرة تسهم في تشكيل ملامح تلك الهوية وتعزز من القيم الثقافية للفئات الاجتماعية الموجودة في داخل تلك التنظيمات، فالعوامل التي تقف دوما عائقا في وجه الديمقراطية في الجزائر تساهم في تشكيل تلك الهوية، لقد أصبحنا نرى أشكالا جديدة لبعض الخطابات السياسية التي تستعملها الحكومة لتخويف الشعب وعدم ترك المجال لانتشار القوى

الديمقراطية، فنجدها تستعمل مصطلحات الربيع العربي والإرهاب والأيادي الخارجية في كل مناسبة تكون فيها الحكومة ضعيفة نتيجة سياسات معينة فاشلة حتى تحد من الضغوطات الممارسة عليها من جهات أخرى، فتلعب الحكومة على وتر الأمن والاستقرار وترك الخيار أمام المجتمع للتوجه؛ إما نحو التيارات الإيديولوجية المتطرفة المنادية بالتغيير كالتي ظهرت في سوريا والعراق وليبيا لكنها قادت مجتمعاتها للهلاك، أو دفع المجتمع للتوجه نحو الإستبداد كخيار يحافظ على سلامة وأمن المجتمع من الوقوع في الحروب الأهلية.

لقد لوحظ أن الأنظمة العربية الاستبدادية أسهمت إلى حد بعيد في القضاء على أشكال الديمقراطية من خلال توظيفها للذهنية القبلية في المجتمع، فتقوم بتفكيكه عن طريق الأحزاب ودفعها إلى التصادم فيما بينها حتى تبقى أنظمة السلطة هي الوحيدة التي تضمن كل أشكال السلم والأمن في المجتمع، يقابل كل هذا التوزيع السيئ للريع البترولي واستعماله لتفكيك المعارضة من خلال التفاوض مع قادتها السياسيين لفصلهم عن الشعب، والذي يؤدي إلى إنتاج حالة عدم توازن سياسية تجعل الشعب يفقد الثقة في الخطابات السياسية وهو ما يحدث حاليا في الجزائر التي استقال فيها الشعب عن اللعبة السياسية، وفي الوقت نفسه ترك الفراغ أمام الأحزاب الموالية للسلطة للبقاء والاستمرار، وحين نتحدث عن استقالة الشعب من اللعبة السياسية، فإننا نتحدث عن كل فئات المجتمع بما فيهم العمال، هؤلاء العمال الذين دخلوا في لعبة التغيير بدون تغيير وفي صراع السياسة مع الإيديولوجيا النقابية.

إذا انطلقنا من مسلمة مفادها أن لكل مهنة اعتبار اجتماعي معين[10] فذلك سيقودنا إلى حقيقة التوظيف في قطاع التربية في الجزائر، لأنه في الوقت الذي يلجأ فيه أبناء الطبقات العليا في الجزائر إلى تلقي تكوين في مهن الإدارة والطب والقضاء والتسيير المالي وغيرها من المهن التي تتناسب مع وضعية عائلاتهم الاجتماعية،

فإن نسبة أكبر من أبناء هذا المجتمع "ولا نقصد الكل" والتي تمثل فئات الطبقتين الوسطى والدنيا تتوجه وبأغلبية كبيرة جدا للتكوين في تخصصات جامعية لا تمثل طموحات الطلبة في عدة أحيان وذلك نتيجة المعدلات المتوسطة المتحصل عليها في البكالوريا، وهو الأمر الذي يسمح لهم في نهاية التكوين الجامعي من التوظيف في مهنة التربية والتعليم بحكم أنه القطاع الوحيد الذي يقوم بتوظيف أكبر نسبة من خريجي الجامعات مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما يسهم في اتساع رقعة الاختلاف الفكري والاجتماعي في بيئة وظيفية واحدة.

وفي ظل الجدال الذي يشهده قطاع التربية حول طرق التوظيف وتكوين الأساتذة وغيرها إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يشهد أيضا وخاصة منذ سنة 2008 حراكا نقابيا هائلا جعل الآلة الإعلامية التي تدور في فلك السلطة تتحرك ضده، فقد استطاع تقريبا كل سلك من أسلاك التربية أن يؤسس لنفسه نقابة أو لجنة وطنية خاصة به تعمل تحت لواء الاتحادات النقابية، بحيث تمكنت نقابة الكناباست CNAPESTE أن توسع من قواعدها النضالية لتضم جميع أساتذة الأطوار الثلاثة بعد أن كانت تخص أساتذة التعليم الثانوي فقط، وهي الآن تعنى بمشاكل الأساتذة دون سواهم، وقد استطاعت افتكاك حقوق كبيرة جدا لمناضليها في ظرف سنوات قليلة لم يستطع الإتحاد العام للعمال الجزائريين من تحقيقها، وذلك رغم العراقيل التي وضعتها الدولة أمامها في كل مرة تتحرك فيها كعدم الاعتراف بها كشريك اجتماعي رغم تأثيرها المباشر على الساحة الإجتماعية خاصة حين يتعلق الأمر بامتحان البكالوريا، كما كانت السلطة دوما تقوم بإعطاء صفة عدم الشرعية لمختلف الإضرابات التي كانت تنادي بها هذه النقابة مستعملة في ذلك مؤسساتها الإعلامية والحقوقية والمجتمع المدني ممثلا في الفيدرالية الوطنية لأولياء التلاميذ، واستعمال

مؤسسة العدالة والشرطة لفض الاحتجاجات، كلها مساعي لإضعاف العمل النقابي المستقل الذي يقف في الوجه المقابل للسلطة.

ورغم الجو العام الذي يميز البيئة التي تنتشر فيها هذه النقابات المستقلة في البلد سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا وتأثير ذلك على مخرجات العمل النقابي للكناباست، إلا أنه وفي المقابل ومن خلال الدراسة الميدانية فقد لوحظ أن هناك أيضا مشاكل تعاني منها هذه النقابة داخليا، ومن أهم هذه المشاكل:1

1-**الثقافة التقليدية:** لقد لوحظ أن الثقافة التي يمتلكها أساتذة التعليم الثانوي لا تختلف عن الثقافة الموجودة في المجتمع ككل، ونحن نتحدث هنا عن نوعين من الثقافة تسيطر كل واحدة منهما على مخرجات العمل النقابي وهما الثقافة التقليدية المستمدة من العادات والتقاليد والأعراف والدين، وهي أكثر انتشارا في الوسط التربوي، تقابلها ثقافة التفتح على العالم الآخر، والتي تستمد جوهرها وبتحفظ من قيم الحداثة والعولمة، ففي حديثنا عن الدين كعنصر أساس في تشكيل الهوية الوطنية فقد لوحظ بعد تحليل النتائج أن الدين لا يلعب دور الحاجز الذي يمنع من ممارسة العمل النقابي بقدر ما يتم توظيفه في المسائل الحساسة التي تتجاوز قدرات العامل، مما يجعل اللجوء إلى الدين كغطاء يحاول من خلاله المناضل النقابي إعطاء الشرعية لبعض تصرفاته التي تتنافى مع النضال النقابي كظاهرة حداثية، فنجد أن النقابيات المتزوجات وبنسبة 84.05% يلجأن إلى توظيف الدين في مرحلة الإضرابات المفتوحة كون أن أزواجهن لا يرغبون في دخولهن مرحلة الإضراب المفتوح خوفا من العواقب، وبالتالي عليهن المثول لأوامر الزوج وطاعته أو حتى الامتثال لأوامر العائلة، كما نجد النتائج نفسها قد تكررت في مسألة التكوين النقابي إذ أن النسبة نفسها قد أقرت أنه لا يسمح لهن من طرف أزواجهن وعائلاتهن للذهاب في إطار التكوين النقابي في مؤسسات أخرى بعيدة عن مكان العمل تجنبا

لمختلف التبعات التي قد تنجر عن الدخول في مسائل أخرى بعيدة عن العمل، وحتى بالنسبة لغير المتزوجات إذ تقول المبحوثة رقم 49 وهي أستاذة من قرية صغيرة وتعمل بالولاية "لكان ندير روطار retard تاع نص ساعة باه نوصل للدار يعيطولي فالتيليفون.. وين راكي؟ واش صرالك؟[11]"، وبالتالي تجعلنا هذه الحقائق أما حقائق أخرى تمثل خصوصيات المجتمع الجزائري، فالثقافة الموجودة في العاصمة وبعض الولايات الكبرى لا نستطيع تعميمها على كل ولايات الوطن أين لا تزال بعض القيم التقليدية ترمي بثقلها على مختلف أشكال الحياة اليومية، فهناك أمور تنظيمية تتجاوز الأعراف والثقافة التقليدية للعائلة الجزائرية لأن الدائرة الثقافية الجزائرية مليئة بالتغيرات التي حدثت في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[12]، فالثقافة التقليدية نستطيع طرحها من خلال عدة أبعاد وزوايا لأنها أصبحت تشكل اليوم منعرجا حاسما في قضية اتخاذ القرارات، فالأساتذة شكلوا فيما بينهم نسقهم القيمي، وجعلوه كمرجعية اجتماعية جعل النقابة تبدو في صورة العائلة بالمفهوم التقليدي بالنسبة لغالبيتهم لأنهم متساوون في بيئة العمل والمساواة شرط أساسي لتماسك الطبقة الإجتماعية[13]، والثقافة التقليدية تسبق إلى حد بعيد الثقافة النقابية في الوسط التربوي بحكم عدم تعامل الأساتذة مع النقابة على أنها تنظيم حديث بمعنى الكلمة، فهم يتعاملون معها وكأنها جمعية يلتقي فيها الأساتذة لطرح انشغالاتهم وتبادل المستجدات النقابية وقراءة المناشير التي تم تعليقها، فبالتالي ورغم الدور الذي لعبته ولا زالت تلعبه النقابة كآلية لإحداث التغيير في المجتمعات إلا أن تعامل غالبية الأساتذة معها بهذه الطريقة يجعلنا نبدو أننا لازلنا في مرحلة ما قبل المدينة وما بعد البداوة، فلسنا بدوا صرحاء ولسنا حضريين صميمين ولكننا في منزلة بين المنزلتين[14]، لأن الجميع يعرف بأن العمل النقابي يتجاوز الأعراف والتقاليد

لكنهم رغم ذلك يصرون ولو بطريقة عفوية على إنتاج نقابة تحمل خصوصياتهم وتعمل على حسب طريقة تفكيرهم.

إن انعدام تكوين الأساتذة في المجال النقابي سيسهم إلى حد بعيد في انعدام الثقافة النقابية لتحل محلها الثقافة التقليدية، وهو ما يظهر جليا في القضايا الخاصة بالإضراب، فكثيرا ما يباشره الأساتذة داخل مؤسسات عملهم دون أدنى فكرة عن الطرق القانونية التي تسبقه، فهم ينظرون إلى الإضراب على أنه وسيلة يلجأ إليها الأساتذة للتعبير عن استياءهم من أمر معين، لكن المؤسف حقا هو أنه في حالات عديدة كان فيها الإضراب غير شرعي إلا أن الإدارة العليا المتمثلة في مديرية التربية أو حتى الوزارة كثيرا ما كانت تستجيب لمطالب الأساتذة، وذلك خوفا من أن يخرج الإضراب من تلك المؤسسة ليصبح مشكل نقابة على المستوى الولائي أو حتى الوطني نظرا للتضامن الكبير الذي يحضا به الأساتذة فيما بينهم، فردود فعل الإدارة الترقيعية والاستعجالية اتجاه الحراك العمالي هي التي تعطي الشرعية لبعض الممارسات التي لا ترتقي حتى أن تعطى لها صفة العمل النقابي لتأخذ هذه الممارسة فيما بعد طابع الشرعية.

2-نوعية المطالب: لوحظ من خلال الدراسة ومن خلال دراسات سابقة كدراسة للدكتور منير صوالحية تحت عنوان الإنتماء النقابي والإضرابات في الجزائر بأن نوعية المطالب هي عامل رئيس في تجنيد الأساتذة، ومطلب الأجور على قائمة اللائحة المطلبية كافي في رفع نسبة الإنخراط في حين أن غيابه يقلل منها[15]، كما لوحظ أيضا أن المطالب المادية التي تتعلق بالزيادة في الأجور والسكن والترقية وغيرها تسهم في رفع نسب الإنخراط بينما غياب هذه المطالب تجعل الأستاذ لا يهتم بالعمل النقابي، "والفئة المعنية هنا هي فئة الأساتذة ذوي الخبرة المهنية التي تفوق العشر سنوات نظرا لأن غالبيتهم متزوجون ومتحصلون على سكنات واستقرار مادي

واجتماعي نوعا ما"، كما لاحظنا من خلال الدراسة أنه النقابة تعمل على عدم فقدان هذه الفئة من خلال استثمارها في جوانب أخرى تجلب هذه الفئة كقيام النقابة بالتعامل مع شركات التأمين على السيارات من أجل التخفيض على مبالغ الإشتراك لمنخرطيها، كما أنها تقوم ببرمجة رحلات ذات طابع سياحي وبأسعار مغرية نحو تركيا وتونس والمغرب... وأيضا إقامة رحلات ذات طابع ديني نحو مكة المكرمة، وذلك في محاولة منها لعدم فقدان هذه الفئة مع جلب فئات أخرى من خلال اللعب على وتر الخدمات الإجتماعية.

كما وجدنا أيضا أنه من بين المشاكل التي تعاني منها النقابة داخليا هي سوء توظيف النقابة من بعض الأساتذة بحيث منهم من يقوم بتحريك النقابة في قضايا عادية جدا داخل مؤسساتهم كخصم يوم من راتب أستاذ نتيجة غيابه عن المؤسسة وأحيانا يكون غيابه هذا غير مبرر، كما أنه في بعض الأحيان يقوم بعض الأساتذة بدفع النقابة للتدخل في العمل الإداري الذي يقوم به المدير أو الناظر خاصة فيما يتعلق بإسناد الأقسام على الأساتذة و توزيع الحجم الساعي الأسبوعي عليهم، وغيرها من التصرفات التي تتنافى مع طبيعة المهام التي تأسست على واجبها النقابة، لكن بعد الاحتكاك ببعض النقابيين والأساتذة فقد أدركنا أن هذه التصرفات لا تصدر بنية سيئة من طرف الأساتذة بل اعتقادا منهم أن دور النقابة يقتضي أن تتدخل في كل صغيرة و كبيرة تتعلق بالأستاذ لأنها جاءت لتمثيله والدفاع عنه ولو كان فاشلا حسب رأيهم، فتوظيف العمل النقابي من طرف أساتذة الكناباست يجعلنا أمام مشكلة حقيقية ينبغي على مختلف الجهات الوصية أن تنتبه إليها، وهي أن الأساتذة يتضامنون في إطار نقابي فيما بينهم بدون وعي وتكوين نقابيين، تضامن تتجاذبه تقاليد المجتمع من جهة والحاجة الإجتماعية من جهة أخرى، هذه التقاليد المستمدة من كون أن الدين la religion هو محور القضية وأساسها لأنه

مثل قلعة الدفاع عن الهوية طيلة عقود من الزمن فهو موجه السلوك في الحياة العامة وأيضا الخاصة بحكم أنه تجاوز ذلك ليصبح ثقافة وعبادة، أصبح ثقافة تتكيف على أساسها مختلف أشكال المطالب، فالجميع أصبح متفقا بأنه لا يجوز للمرأة أن تتجاوز التقاليد والأعراف وتذهب خارج ولايتها أو مؤسستها لممارسة العمل النقابي إلا إذا وافق زوجها أو ولي أمرها على ذلك، وفي الوقت نفسه هي تمثل أكبر نسبة من موظفي قطاع التربية واستثمار النقابة فيها لا مفر منه، وهو الأمر الذي يجعل النقابة أمام مشكلة حقيقية تتمثل في كيفية تحويل الأساتذة من مجرد منخرطين وأرقام في النقابة إلى مناضلين حقيقيين في الحقل النقابي؟

3-**الفئة التي يستهويها العمل النقابي:** لقد لوحظ بأن التجربة النقابية تستهوي أكثر فئة الأساتذة الجدد، وذلك لعدة أسباب أهمها محاولة هذه الفئة خلق سلطة pouvoir داخل المؤسسة الهدف منها هو التموقع وراءها حتى تحميهم من بعض الممارسات السلبية للإدارة، كما لوحظ أن نسبة كبيرة من النساء يتم لجوءهن مبكرا للعمل النقابي ومباشرة بعد توظيفهن لأن الثقافة المنتشرة في الوسط التربوي هي أن النقابة الوحيدة الكفيلة بأن تحمي الأستاذ من الإدارة، والمرأة لا تريد أن تشرك عائلتها في مشاكلها المهنية خوفا من ردود الفعل التي قد تنجر عن ذلك، مما يجعلها تسارع للانضمام للنقابة داخل مؤسسة عملها ليكون زميلها الأستاذ هو الضامن لمعالجة المشاكل في حالة وقوعها.

خاتمة:

فرغم الصدى الذي وصلت إليه نقابة الكناباست في العشر سنوات التي مضت إلا أن ذلك لم يشفع لها لترتقي إلى رتبة الشريك الإجتماعي المعترف به من طرف الدولة، و ذلك يرجع لعدة عوامل نرى من خلال الدراسة أنه من بينها هو عدم وصول قواعدها النضالية لمرحلة النضج النقابي، خاصة إذا تعاملنا مع حقيقة أن نقابة

الكناباست تمتلك ورقة ضغط حقيقية على الحكومة، فمنخرطيها هم أساتذة وعلاقتهم المباشرة بالتلميذ يسمح لها بأخذ الرهان بعيدا ضد سياسات الحكومة لإرغامها على الاستجابة لمطالبهم المختلفة، رغم أن كل الخيارات المتعلقة بالإضراب كثيرا ما تجعل نقابة الكناباست في مواجهة مباشرة مع الحكومة ومع مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في جمعيات أولياء التلاميذ.

وحتى نضع العمل النقابي المستقل في الزاوية التي تهدف إليها هذه الدراسة، فلقد اكتشفنا بأن المبادئ الثقافية العامة التي تتميز بها قواعدها النضالية لا تزال بعيدة كل البعد عن القيم و المبادئ التي تحملها نقابة الكناباست كظاهرة حداثية، فالقاعدة لا تزال تفتقر للتكوين في المجال النقابي الذي يسمح لها من أن ترتقي بالعمل النقابي إلى الحالة التي ينبغي أن يكون عليها، أو على الأقل أن تظهر النقابة بالشكل الذي ظهرت عليه في تونس والمغرب أين تشترك المرأة مع الرجل جنبا لجنب وفي مختلف الظروف والأماكن لمواجهة أي طارئ.

لقد سمحت الدراسة إلى حد بعيد من اكتشاف أن نسبة كبيرة جدا من الأساتذة في مؤسسات التربية لا يزالون يتمسكون بالعادات والتقاليد المستمدة من قيم المجتمع ويغذي ذلك قوة وجود العنصر النسوي في المؤسسات التربوية، بحيث تؤثر ثقافتهم التقليدية على مخرجات العمل النقابي وهو الأمر الذي يجعلها لا ترتقي إلى مصاف التنظيمات النقابية التي لها وزن وتأثير على مستوى الدول، وهو ربما ما جعل نقابتهم الوطنية تضع سقفا لمطالبها يشترك فيه جميع الفاعلين في المؤسسات التربوية وباختلاف إيديولوجياتهم من عرب، أمازيغ، علمانيين، متشددين وغيرهم، وبدون أن تخوض النقابة في خصوصيات تراها لا تخدم مصالحها بقدر ما تسهم في تفريق قواعدها النضالية، وهو الأمر الذي جعل أساتذة التعليم الثانوي لمادة العلوم الإسلامية يقومون مؤخرا وبعيدا عن تنظيم الكناباست بتأسيس تنسيقية خاصة بهم قصد التوجه

نحو العدالة ضد شخص وزيرة التربية الوطنية ورفع دعوة قضائية ضدها في قضية أن الإسلام يمثل الهوية الجزائرية ويتهمونها بمحاولة التقليص من دوره في المؤسسة التربوية.

كما لوحظ في المقابل أنه كان لسياسة التقاعد المسبق التي مست قطاع التربية دور كبير في إفراغ هذه النقابة من إطاراتها النقابية وهو ما جعلها تعجز مؤخرا عن تحقيق مطالبها لتبدو في صورة التنظيم الضعيف الذي يفتقر للخبرة والحنكة النقابية، في مقابل سياسة التشغيل التي جعلت قطاع التربية يستنجد بخريجي الجامعة وباختلاف شهاداتهم لسد العجز الموجود على مستواها، أين لوحظ أن من الأساتذة من كان آخر اهتمامه أن يوظف في قطاع التربية لكن الظروف العامة للبلد حتمت عليه اللجوء لهذا القطاع، وهو الأمر الذي يجعل القراءات متعددة لإشكالية أخرى مفادها: هل عجزت الكناباست كنقابة مستقلة أن تدافع بقوة عن المطالب المتعلقة بالمناهج والهوية والدين وسياسة التوظيف وغيرها، كما كانت تدافع عن المطالب المادية، أم أنها هي أيضا تسبح كتنظيم في فلك السلطة ؟

الهوامش:

[1]– ذوقات عبيدان و آخرون: مذكرات عن مناهج البحث، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن (بدون تاريخ)، ص 13.

[2]– محمد سعيدي، العائلة عاداتها و تقاليدها بين الماضي و الحاضر، الظاهرة الاحتفالية بالأعياد نموذجا– إنسانيات العدد 4، جانفي–أفريل 1998، ص 41.

[3]– دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، ط 2، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص 56.

[4]– الوحيشي أحمد بيرى، الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي ، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998 ،ص 403.

[5]– عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية و اجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1988 ، ص196.

[6]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص5–6.

[7] – Kamel Bouchama, Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884–1962, édition el Maarifa, Alger, 2016, p34.

[8]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، ط3 ، بيروت، 1983، ص 170.

[9]– محمد أركون، أين هو المفكر الإسلامي المعاصر؟ ترجمة وتعليق هاشم الصالح، ط1، دار الساقي، بيروت،1993، ص25 .

[10]– عبد العزيز راس مال، كيف يتحرك المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 149.

[11]– مقابلة أجريت مع المبحوثة رقم 49 في مكان العمل يوم 07 ماي 2018 صباحا، و هي أستاذة تعليم ثانوي غير متزوجة من منطقة شبه حضرية.

[12]– عبد القادر جغلول، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[13]– عبد العزيز راس مال، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[14]– سليمان عشراتي، الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية و المحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.ص 7–8.

[15]– منير صوالحية، الإنتماء النقابي والإضرابات في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 10، جامعة تبسة، جوان 2014، ص 89.